مشكلة كل شهر.. الحصول على الراتب من الصراف

موظفون ومتقاعدون: منذ شهرين ونصف لم نقبض رواتبنا!

تعديل برنامج العقاري لرفع سقف السحب يخرج صرافي التسليف والزراعي بسلمية عن الخدمة!

محمد أحمد خبازي

بيّن العديد من العاملين في الدولة والمتقاعدين من أبناء مدينة سلمية وريفها، الموطّنين رواتبهم في المصرفين العقاري والتسليف الشعبي، أن الصرافين الآليين اللذين كانوا يقبضون منهما رواتبهم، معطلان منذ أكثر من شهرين ونصف، وهو ما يضطرهم للتوجه إلى مدينة حماة لقبض رواتبهم من صرافات العقاري، متكبدين عناء السفر ونفقاته في ظل أزمة المواصلات الخانقة أيضاً.

وأوضح موظفون أن في مدينة سلمية صرافين، الأول في الساحة العامة بمحيط دار الحكومة، والمسؤول عن تغذيته المالية المصرف الزراعي، وعن تغذيته التقنية المصرف العقاري بحماة.

والصراف الثاني للتسليف الشعبي يقع خلف المركز الثقافي، وتغذيته المالية من مصرف التسليف والتقنية من مخدمات العقاري أيضاً.

ولفت الموظفون إلى أنهم لم يتمكنوا من قبض رواتبهم من هذين الصرافين منذ أكثر من شهرين ونصف، فهما دائماً خارج الخدمة. وأكدوا أنهم راجعوا غير مرة الجهات المسؤولة عنها في سلمية للاستفسار عن حالهما، ومتى تعاد الخدمة إليهما، ليتسنى لهم قبض رواتبهم، ولكن الجواب كان: «ما منعرف والمشكلة ما من عندنا»!!.

وذكر متقاعدون لـ«الوطن» أنهم يعانون معاناة شديدة في قبض رواتبهم، فتعطل الصرافين المذكورين يضطرهم للتوجه إلى حماة لقبض رواتبهم من صرافات العقاري كي يستطيعوا شراء طعامهم وشرابهم، وخاصة أدوية أمراضهم المزمنة التي لا يمكنهم تأجيل شرائها مطلقاً. وأوضحوا أن السفر أو التنقل من سلمية إلى حماة يزيد في مرضهم، ويكبدهم نفقات مالية.

وبيّنَ عضو مجلس المحافظة أمين فطوم لـ«الوطن»، أن شكاوى الموظفين والمتقاعدين ومعاناتهم من تعطل الصرافين مستمرة حتى اليوم، وقد تابعها مع الجهات المعنية في المحافظة التي وعدت بحل هذه المشكلة بأسرع وقت ممكن.

وأوضح أن كل الجهات المعنية لم تستطع طوال تلك الفترة من المتابعة تحديد العطل المسبب لخروج الصرافين عن الخدمة، هل هي مشكلة كهربائية أم بشبكة النت أم الكهربائية ولا بالتقنية وإنما فنية وستعالج خلال هذا الأسبوع.

ومن جهته، بيّنَ مدير مصرف التسليف الشعبي بسلمية فادي خبازة لـ«الوطن»، أن المشكلة بدأت مع تعديل المصرف العقاري برنامجه لرفع سقف السحوبات بعد زيادة الرواتب الأخيرة، الذي لم يتوافق مع البرنامج الذي يعمل عليه صراف التسليف في سلمية.

وأوضح أن الاعتقاد الذي كان سائداً آنذاك، أن عطل الصراف ناتج عن خط التغذية بالشبكة فتم تبديل الدارة، فاستمر العطل وعندها وجه المحافظ اتصالات حماة بالكشف على الخط من نقطة المصرف العقاري بحماة إلى سلمية وتبين أنه نظيف وخالٍ من أي عطل.

ولفتَ إلى أن المتابعة كشفت أن الخلل في عدم توافق برنامج العقاري الذي عُدِّلَ حديثاً مع برنامج الصراف، فشبكة العقاري هي الرئيسة وصراف التسليف الشعبي ضيف أساسي عليها، وصراف الزراعي ضيف على صراف التسليف، وفصل صراف الزراعي يؤدي تلقائياً لفصل صراف الزراعي!.

وذكر أن قسم التقنية يعمل على صيانة هذا الخلل، وتزامن البرنامج مع تحديثات العقاري، متوقعاً عودة الصرافين للخدمة خلال هذا الأسبوع.

المركزي يسمح بإدخال البضائع بموجب صور وتعهدات من المستوردين

«غرفة تجارة دمشق»: يُسهّل حركة تدفق البضائع للسوق المحلية وتسريع إجراءات التخليص

عبد الهادي شباط

أقر مصرف سورية المركزي بناء على توصية اللجنة الاقتصادية بجلستها رقم (٥٤) والمتضمنة الموافقة لمدة شهر اعتباراً من تاريخ ٢٠٢٣/١٠/٢٢ على سحب البضائع الواصلة إلى الموانئ السورية، وتخليصها بموجب صور وتعهد من المستورد موثق لدى الكاتب بالعدل بإرفاق النسخ الأصلية خلال شهر.

حيث أوضح المركزي بموجب القرار أنه يُسمح للمستورد الذي وصلت مستورداته إلى أحد الموانئ السورية (ميناءي طرطوس واللاذقية البحرين) حتى تاريخ ٢٠٢٣/١١/٢٢، بالحصول على كتاب الموافقة من مصرف سورية المركزي على تخليص البضائع الواردة وفق أحكام القرار رقم ١١٣٠/ل تاريخ ٢٠٢٣/٨/٢٠ وتعديلاته، استناداً إلى تقديم صورة عن الفاتورة التجارية مرفقة بتعهد موثق أصولاً لدى الكاتب بالعدل يفيد بالتزامه بتقديم النسخة الأصلية من الفاتورة للأمانة الجمركية المعنية خلال مهلة شهر من تاريخ التعهد.

كما بيّن المركزي أنه تلتزم الأمانات الجمركية بإعلام مصرف سورية المركزي دورياً بأسماء المستوردين المخالفين، الذين لم يلتزموا بتقديم النسخ الأصلية من الفواتير خلال المهل المحددة بالتعهدات الموقعة من قبلهم، ليقوم مصرف سورية المركزي باتخاذ الإجراءات اللازمة بحقهم، وتعميم أسمائهم على شركات الصرافة المعنية بالتمويل لتقوم بإلغاء دور التمويل الممنوح لهم فيما يتعلق بالمستوردات التي تم تخليصها بموجب صورة عن الفاتورة وإعادة تسجيلهم بدور جديد من تاريخ اليوم التالي لتقديم الفاتورة الأصلية.

وفي توضيح لـ«الوطن» اعتبر عدد من أعضاء غرف تجارة دمشق أن القرار إيجابي ومن شأنه تسهيل حركة تدفق البضائع للسوق المحلية وتسريع إجراءات التخليص والإدخال التي تتم في المرافئ وعدم انتظار وصول البوالص الأساسية الخاصة بالبضائع المدخلة خاصة أن هذه البوالص لا تصل إلى البلد بشكل مباشر بسبب أثر العقوبات الساري وأنه بموجب هذا القرار يتم الالتزام من المستورد أو صاحب إجازة الاستيراد بتوثيق تعهد لدى كاتب العدل بتقديم البوالص الأساسية والالتزام بكل ما يترتب على هذه البضائع من إجراءات وقيم مالية وغيره.

وبينوا أنه عادة ما يكون المستورد في المرحلة التي تصل فيها بضائعه للمرفأ قد سدد معظم الإشعارات المالية لدى المنصة والبنك المركزي وغيره من الجهات العامة وأن الإجراءات التي تستمر بعد وصول البضائع هي إجراءات روتينية وأن القرار يسهم بشكل فعال في سرعة تخليص وإدخال البضائع وعدم تكدسها في المرفأ لوقت طويل.

هل ستنخفض الأسعار بعد إلغاء قرار تسليم ١٥ بالمئة من بضائع التجار لـ«السورية للتجارة»؟

أكريم لـ«الوطن»: من الممكن أن يسهم في خفض الأسعار لكن ذلك يحتاج لوقت

رامز محفوظ

رغم التسهيلات المستمرة التي تقدمها الحكومة للتاجر والقرارات الصادرة التي تلبي مطالبه إلا أن واقع الأسعار في السوق لم يتغير وما يزال مسلسل ارتفاعات الأسعار مستمراً، فهل إلغاء قرار تسليم ١٥ بالمئة من البضائع والسلع للمؤسسة السورية للتجارة برأس المال سيغير واقع الأسواق ولو قليلاً؟

عضو مجلس إدارة غرفة تجارة دمشق ياسر أكريم رأى أن قرار إلغاء نسبة الـ١٥ بالمئة إيجابي ومن الممكن أن يسهم بخفض الأسعار لكن هذا الأمر يحتاج لوقت، لافتاً إلى أن التجار بحاجة إلى ثقة أكبر بين التاجر وقرارات الحكومة إذ إن الثقة ما تزال لغاية اليوم ضعيفة وليست كافية لانخفاض الأسعار وانسيابية البضائع إلى السوق بشكل أكبر وسهولة الاستيراد الذي يصب في مصلحة المواطن.

«حماية المستهلك»: لن يضر بـ«السورية للتجارة» وأساساً لم يكن هناك التزام من التجار بتسليم البضائع

وأكد في تصريح خاص لـ«الوطن» أن فرض نسبة الـ١٥ بالمئة كان من المعوقات لعمل التاجر ومن القرارات الخاطئة التي صدرت لكن المشكلة أن هناك العديد من المعوقات الأخرى والقرارات الخاطئة التي لابد من إعادة النظر بها ومن المؤكد أنها ستسهم بانخفاض الأسعار في حال تم إلغاؤها.

وأشار إلى أنه لا بد من أن تقوم الحكومة بإصدار العديد من القرارات التي تقدم تسهيلات للتاجر دفعة واحدة وألا تصدرها واحدة تلو الأخرى، مطالباً بضرورة إصدار قوانين تسهم بعودة التاجر وعودة رأس المال من الخارج، مؤكداً أن القوانين الخاطئة التي صدرت خلال الأزمة في سورية أجبرت الكثير من التجار السوريين على مغادرة البلد.

من جهته بيّن الخبير الاقتصادي أمين سر جمعية حماية المستهلك في دمشق وريفها عبد الرزاق حبزة في تصريح لـ«الوطن» أن التجار يشتكون دائماً من غلاء الأسعار وارتفاع سعر الصرف وأجور الشحن والرسوم الجمركية والضرائب لذا ومن أجل تقديم تسهيلات للتاجر تم إصدار قرار إلغاء نسبة الـ١٥ بالمئة التي كانت مفروضة على المستورد وقرارات أخرى سابقة، مشيراً إلى أن التاجر كان سابقاً يسلم المؤسسة السورية للتجارة نسبة ١٥ بالمئة من البضاعة التي يستوردها وهي بدورها تبيع هذه الكمية في صالاتها بسعر مرتفع وتنافس التاجر لذا كانت هناك مطالب عديدة من قبل التجار لإلغائها.

وأشار إلى أن التجار يقولون إن أحد الأسباب بارتفاع الأسعار وعدم انسياب المواد إلى السوق هو فرض نسبة ١٥ بالمئة على المستورد لذا من المفترض بعد إلغائها أن تنخفض الأسعار وأن يكون هناك انسيابية للمواد في السوق، مشيراً إلى أن الحكومة قدمت العديد من التسهيلات للتاجر وأصدرت العديد من القرارات التي تصب في مصلحته.

وعن تأثير إلغاء هذه النسبة على السورية للتجارة أوضح حبزة بأن السورية للتجارة تستجر المواد من التجار ونحن كجمعية حماية المستهلك اقترحنا على وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك في عدة اجتماعات سابقة أن يكون هناك شراكة بين التاجر والسورية للتجارة وأن تكون السورية للتجارة شريكة للتاجر برأس المال بدلاً من استجرارها من التاجر ونحن نأمل أن تكون هناك شراكة قريباً.

ولفت إلى أن إلغاء نسبة الـ١٥ بالمئة لن يضر بالسورية للتجارة ولن يؤثر على أسعار المواد المباعة في صالاتها، مبيناً في الوقت نفسه أنه بطبيعة الحال لم يكن هناك سابقاً التزام واضح من قبل التجار بإعطاء هذه النسبة للسورية للتجارة.

وختم بالقول: عقب التسهيلات التي تقدمها الحكومة للتاجر من المفترض أنه لم يعد هناك مبرر للتاجر لرفع الأسعار، مشيراً إلى أنه رغم التسهيلات الحكومية مازال ارتفاع الأسعار في السوق مستمراً وفي حال حصول انخفاض في الأسعار يكون انخفاضاً خجولاً ولا يواكب انخفاض سعر الصرف.

فضلية لـ«الوطن»: الموظف غير معني بمشاكل المصارف والحكومة ويريد راتبه في وقته

الحكومة لا تتجاوب مع طلبات المصارف وبالإمكان تسليم رواتب بعض الجهات يدوياً لتخفيف الضغط على الصرافات

جلنار العلي

في الوقت الذي يتمنى فيه الموظف أن يكون عدد أيام الشهر أقل مما هو عليه بسبب عدم تناسب الراتب مع احتياجاته، تأتي مشكلة تأخر تسلم الرواتب عبر الصرافات لتزيد العاطلة عن العمل بسبب عدم توافر قطع التبديل في السوق المحلية، على اعتبار أن الشركات المصنعة للصرافات إما أوروبية الطين بلة، ورغم قرب انتهاء الشهر، إلا أننا لا نزال حتى اليوم نشاهد الطوابير أمام الصرافات، أي أن هذا العذر حقيقي ومشكلة كبيرة تعاني منها المصارف، ومن الأسباب الأخرى أيضاً أن معظم الصرافات في سورية عديدة ترتبط بقلة الموظفين وعدم وجود سيارات لنقل الأموال أو إجراء صيانة للصرافات، ولكن يبقى السؤال الملحّ عن مدى تأثير ذلك في الاقتصاد ككله وما الحلول الواجبة للتخلص من هذه المشكلة؟

الخبير الاقتصادي الدكتور عابد فضلية، رأى في تصريح خاص لـ«الوطن» أن الأثر السلبي لتأخر تسلم الرواتب بالدرجة الأولى هو الامتعاض من قبل المواطنين لأن الكثير منهم ينتظرون يوم استلام الرواتب لتلبية التزامات معينة، لافتاً إلى أن الناس لا تقبل الأعذار التي تقدمها الجهات المعنية التي لا تقدّم الخدمة الكافية لاستلام الرواتب بأوقاتها، حتى وإن كانت هذه الأعذار منطقية وموضوعية، لأن ما يهم الموظف الحصول على راتبه في حينه دون أي تأخير.

ورأى فضلية أن الأعذار التي تقدمها المصارف منطقية في بعض منها كتلك المتعلقة بعدم إمكانية إصلاح الصرافات العاطلة عن العمل بسبب عدم توافر قطع التبديل في السوق المحلية، على اعتبار أن الشركات المصنعة للصرافات إما أوروبية الطين بلة، ورغم قرب انتهاء الشهر، إلا أننا لا نزال حتى اليوم نشاهد الطوابير أمام الصرافات، أي أن هذا العذر حقيقي ومشكلة كبيرة تعاني منها المصارف، ومن الأسباب الأخرى أيضاً أن معظم الصرافات في سورية عديدة ترتبط بقلة الموظفين وعدم وجود سيارات لنقل الأموال أو إجراء صيانة للصرافات، ولكن يبقى السؤال الملحّ عن مدى تأثير ذلك في الاقتصاد ككله وما الحلول الواجبة للتخلص من هذه المشكلة؟

منذ ١٠ سنوات حتى الآن، بل على العكس تماماً فقد نقص هذا العدد مع زيادة الكتلة النقدية للرواتب والأجور، معتبراً أن آلية تسليم الرواتب والمستحقات عبر الـATM مشكلة حقيقية وفيها خلل كبير، ولا يقتصر ذلك على الفترة الحالية بل إنه يمتد إلى فترة ما قبل الأزمة، وقد تفاقمت هذه المشكلة قليلاً في أواسط الأزمة بسبب لجوء بعض الجهات حينها إلى سبل أخرى لتسلم ما عليها من التزامات موظفيها.

وأشار إلى أن الراتب في بداية عمل الصرافات كان يساوي ربع الراتب الحالي، وبالتالي فإن الصرافات التي تحتوي على أربعة أدرج كانت قادرة على تخديم عدد أكبر من الناس، أما اليوم فحتى لو تم وضع أكبر فئة نقدية في كل الأدرج فهي لا تستطع أن تخدّم أكثر من بضع ساعات، مشيراً إلى أن تأمين أو استبدال أجهزة جديدة يحتاج إلى موافقة حكومية، ولكن يبدو أن الجهات المصرفية لا تحظى بهذه الموافقات، والدليل أنهم لم يحصلوا على موافقات لزيادة عدد عمال تعبئة الأجهزة بالنقود أكثر من مرة واحدة في اليوم، في الوقت الذي يفترض أن يتم تعبئتها ٣ مرات يومياً في ظل نظام الحوافز والإضافي.

وذكر فضلية بعض الحجج غير الموضوعية التي تتحدث عنها الجهات المصرفية المتمثلة بوجود نقص بعدد السيارات المؤكدة التي تحمل النقود من مبنى المصرف المركزي إلى جهات بعيدة توجد فيها الصرافات، متابعاً: «وأنا متأكد من أن المصرفين العقاري والتجاري قد تقدما بأكثر من طلب ويلحان لاستقدام سيارات ولكن دون فائدة، لذا فإن المشكلة إما تتمثل بالمقاطعة الغربية التي تمنع ذلك أو عدم وجود دعم حكومي للموافقة على هذه السيارات، ولكن الأهم من ذلك أن الجهات الحكومية تستطيع أن تصفح بعض سياراتها، وبالتالي فإني أرى أن هذه الحجة غير موضوعية».

وفي السياق، اعتبر الخبير الاقتصادي أن المشكلة الأخير تتمثل بمعرفة الحكومة بحقيقة أن الصرافات حتى لو كانت تعمل جميعها وممولة على مدار الـ٢٤ ساعة فإنها لا تكفي لتسديد الرواتب، وخاصة أنها لا تخدم العاملين في الدولة فقط، وإنما بعض الجهات الخاصة أيضاً لكونها توطّن رواتب المصارف وذلك بالنسبة لشريحة المتقاعدين والتأمينات الاجتماعية من دون الاضطرار للوقوف والانتظار، وتخصيص أيام مختلفة لتسلّم الرواتب بحسب المؤسسات والجهات الحكومية، وأن تغذى الصرافات بفئة الـ٥ آلاف ليرة فقط، وأن يكون في كل مدينة أكثر من فرع، إضافة إلى ضرورة تدريب الموظفين الأصليين في المصارف لتمويل الصرافات للتغلب على مشكلة نقص العاملين، معتبراً أن هذه الحلول قانونية ولكنها لا تطبق لأسباب مجهولة.

وحول عدم وجود سيارات كافية، أشار فضلية إلى أن سورية تنتج قاطرات ومقطورات وصناديق شاحنات يمكن تصفيحها، أو زيادة الحراسة على أبسط أنواع السيارات، مؤكداً ضرورة أن تجد الحكومة حلولاً أمام العقبات التي تسهم في تعقيد المشكلة، لأن حال الصرافات أصبح مؤلماً ومزرياً.

ومن جهة أخرى اقترح فضلية بعض الحلول السريعة والآنية لمعالجة هذه المشكلة، تتمثل بالسماح لبعض الجهات الحكومية التي تشكل ضغطاً كبيراً على المصارف أن تسلّم مستحقات العاملين لديها بشكل يدوي أو ورقي، كما يمكن تشريع القبض يدوياً عن طريق شيك داخلي من قبل موظفي المصارف وذلك بالنسبة لشريحة المتقاعدين ذات الصلة.

رئيس جمعية اللحامين لـ«الوطن»: أسعار اللحوم ترتفع من الخميس إلى السبت

نوار هيفا

بعد إعلان مجلس التعاون الخليجي رفع الحد الأقصى لصلاحية تخزين اللحوم المبردة ومنتجات اللحوم المبردة المعبأة بالإفراغ، توقع البعض أن يؤدي ذلك إلى تأثر سوق اللحم في سورية تماشياً مع آلية تصدير اللحوم إلى دول الخليج، الأمر الذي نفاه لـ«الوطن» رئيس جمعية اللحامين في دمشق محمد يحيى الخن، مبيناً أن الجمعية لا علاقة لها بالتصدير في حين هو من اختصاص التجارة الخارجية، وأن سوق اللحامين أساساً لا يصدر اللحوم المبردة أو المذبوحة بل يتم تصديرها حية، ونحن كجمعية نرتبط فقط بما يخص دمشق، لكن في حال تم فتح باب التصدير سيتأثر سوق اللحوم في كل المحافظات حكماً.

وعن فروق أسعار اللحوم أو الفروج في الأسواق لفت الخن إلى أن السعر الحي هو الذي يؤثر في سعر المذبوح، فعندما يرتفع سعر كيلو اللحم الحي سيقابله رفع بسعر المذبوح منه، لكن رفع أسعار اللحم الحي على سبيل المثال من (٢- ٣) آلاف ليرة ليس كثيراً، ويعتبر تذبذباً سعراً بسيطاً وليس له الأثر الكبير، لأنه مع هذا الرفع البسيط بسعر الحي يبقى سعر المذبوح منه ثابتاً للحفاظ على استقرار السوق كما أن السعر منذ أكثر من شهر ثابت.

وأشار الخن إلى أن فرق الأسعار في دمشق دائماً يسجل يومي الخميس والسبت، فالخميس ليلة الجمعة لا يذبح المسلخ، بل يذبح ليلة الجمعة نهار السبت، فيصادف يوم عطلة، ما يبرر ارتفاع الأسعار بشكل بسيط يومي الخميس والسبت لزيادة كمية الذبح خلال هذين اليومين.

ومع ارتباط ارتفاع أسعار اللحوم ببداية فصل الشتاء أوضح الخن أن السعر ثابت حالياً ومن المفترض أن يحافظ على استقراره حتى نهاية العام، والسعر الحي بين (٤٨-٥٣) ألف ليرة، بين الرخيصة ونجها.

ولفت الخن إلى أن أثر السعر سيبه فرق عدد الأغنام والعجول التي تذبح يومياً، والتي تتعلق بالحركة السياحية وطلب المطاعم، وهي مع بداية العام الدراسي تراجعت وبالتالي قل الطلب على المذبوح ما أثر حكماً في الحي، وحالياً من بعد عيد الأضحى وحتى اليوم هناك تحسن بالذبح في دمشق فقد شهد ارتفاعاً والأغنام أكثر من العجول، مبيناً أن معدل الذبح اليومي يقدر بين ٥٠٠ – ٧٠٠ رأس غنم، وبين ٣٠ – ٤٠ رأس عجل.

وقد سجلت أسعار اللحوم في دمشق اليوم لحم الضأن المسوفة ٩٥ ألف ليرة، لحم العجل المسوفة ٧٥ ألف ليرة، لحم العجل الهبرة ٩٥ ألف ليرة.